المحور الثامن

متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

في أرقام

194
عدد المقررات التحكيمية

30
عدد بطائق التغطية الصحية الصادرة

19.929
عدد المستفيدين من التغطية الصحية منذ بداية البرنامج إلى نهاية سنة 2022

24.507.448,50
المبلغ الإجمالي للتعويضات

781. تعد المنجزات المحققة خلال سنة 2022، في مجال تفعيل ما تبقى من برامج وتوصيات صادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، امتدادا للاستراتيجية التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ 2019، باعتماد منهجية تروم إعادة ترتيب أولويات لجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والرفع من وثيرة عملها واعتماد برنامج سنوي يتضمن أجرأة ما تبقى من التوصيات.

782. ويتضمن هذا التقرير ما تم إنجازه من مهام وبرامج من فاتح يناير إلى متم شهر دجنبر 2022، ومنها ا البرامج المرتبطة بحفظ الذاكرة وجبر الأضرار الفردية وتسوية بعض الملفات القانونية لذوي حقوق ضحايا الاختفاء القسري.

أولا: في مجال حفظ الذاكرة

1. تهيئة فضاء المعتقل السابق بتازمامارت

783. واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال السنة الجارية، تتبع مختلف مراحل أشغال تهيئة المعتقل السابق بتازمامارت التي انطلقت منذ فبراير 2020. ومن أجل استكمال اللمسات الأخيرة للمركب ووضع تصور مندمج ومتكامل لضمان نجاعة تدبيره، عقد المجلس لقاءا بتاريخ 22 دجنبر 2022 بعمالة ميدلت، بحضور كافة القطاعات الحكومية المعنية، تميز بإطلاق مشاورات موسعة بهدف إيجاد الأطر المؤسساتية التي من شأنها تعزيز التكامل والالتقائية وتمكين فضاء الذاكرة من التحول الفعلي إلى مرتكز لتعزيز التنمية الإنسانية وفتح أفق متجدد للتمكين لفائدة النساء والشباب.

2. فضاء المعتقل السابق بأكدز

784. بنفس المنهجية التشاركية المعتمدة في تهيئة فضاء الذاكرة بتازمامارت، يتابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع القطاعات الوزارية المعنية والسلطات المحلية، الإمكانات المتاحة لتمويل ترميم المعتقل السابق بأكدز وتهيئته كفضاء للذاكرة وجبر الضرر الجماعي للساكنة وتحويله من مركز سابق للاعتقال غير النظامي إلى نقطة جذب وتعزيز لمسارات التنمية السوسيو – اقتصادية المرتبطة ببرنامج تأهيل وتثمين القصور والقصبات.

785. ولتحديد الكلفة الإجمالية للتهيئة، قام وفد عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتاريخ 28 فبراير 2022، مرفوقا بمهندس معماري مختص في ترميم وتهيئة فضاءات الذاكرة، بزيارة للمعتقل السابق بأكدز، تم خلالها، فحص والتحقق من عدد من المعطيات وتقييم كلفة ترميمه. ويسعى المجلس بالاستناد على هذه الدراسة، إلى تعبئة كل الشركاء من أجل توفير الموارد المالية لمباشرة أشغال ترميم وتهيئة الفضاء، وفق المعايير والقواعد العامة لترميم القصبات.

3. مدافن ضحايا الاختفاء القسري والأحداث الاجتماعية

786. بالموازاة مع اهتمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمراكز الاحتجاز السابقة وتحويلها لفضاءات للذاكرة وجبر الضرر الجماعي، يواصل المجلس جهوده من أجل إتمام وصيانة المدافن التي تضم رفات الضحايا، بكل من مقبرة ضحايا الاختفاء القسري بقلعة مكونة، ومقبرة ضحايا أحداث يونيو 1981 بالدار البيضاء، ومقبرة ضحايا أحداث يناير 1984 بالناظور. حيت قام المجلس رفقة مهندس معماري مختص، بزيارة هذه المواقع وتحديد الحاجيات للصيانة حسب وضعية كل مقبرة، وذلك في أفق وضع مسار مندمج لفضاءات حفظ الذاكرة بمجموع التراب الوطني.

4. متحف الحسيمة

787. في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ الذاكرة وتثمين التاريخ المغربي بجميع روافده، واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال سنة 2022، بشراكة مع وزارة الداخلية والمجلس الإقليمي والمجلس البلدي ووزارة الثقافة بالحسيمة، الورش الخاص بإنشاء متحف الحسيمة، حيت عمل المجلس، على إعادة تأهيل البناية التي تم توفيرها لاحتضان المتحف.

788. ويستند إنجاز هذا المشروع إلى نتائج الدراسات المتحفية والسينوغرافية المنجزة من قبل المجلس، والتي حددت التوجهات الكبرى للمتحف والمواضيع التي سيتناولها وكيفيات تقديمها للزوار، وكذلك المعروضات والفضاءات التي ستخصص لذلك.

789. وسيساهم هذا المتحف، في تثمين المنتوج الثقافي للمنطقة من خلال الحفاظ على الموارد الثقافية وتعزيزها، ودعم البحث في التاريخ، وتيسير سبل العمل على إعادة ترميم وبناء الذاكرة المشتركة وتعزيز قيم الاعتراف المؤطرة بعمق وتنوع روافد الهوية المغربية بما يضمن تحرير الطاقات وتمنيع التماسك الاجتماعي وفتح أفق متجدد للتمكين، خاصة لفائدة النساء والشباب، ونشر المعرفة المتعلقة بالتراث المادي واللامادي.

5. دعم ملتقيات الضحايا لحفظ الذاكرة وتكريم فاعلين حقوقيين

790. مساهمة من المجلس، في دعم مبادرات الضحايا وعائلاتهم لحفظ الذاكرة الجماعية وتوثيقها وتكريم الفعاليات الحقوقية، ساهم المجلس خلال السنة الجارية في احتضان حفلين بفضاء معهد الرباط – ادريس بنزكري لحقوق الإنسان، تضمن الأول شهادات عن انتهاكات الماضي مع توزيع سير ذاتية لضحايا سابقين. في حين تضمن اللقاء الثاني، حفلا لتكريم فاعل حقوقي، وتقديم شهادات للتعريف بمساره النضالي والحقوقي على الصعيدين الوطني والدولي.

ثانيا: مهام مرتبطة باستكمال التحريات

1. التحليل الجيني في ضوء التطورات العلمية والتقنية

791. بعد اطلاع المجلس الوطني لحقوق الإنسان على التطور التكنولوجي الذي أصبح يسمح باستخراج الحمض النووي من عينات عظام متدهورة، قررت رئيسة المجلس ربط الاتصال بالمختبر الدولي وذلك لمواصلة التحليل الجيني على باقي العينات التي لم يكن من الممكن سابقا استخراج الحمض النووي منها لعدم توفر التجهيزات التقنية الكفيلة بذلك.

792. وبتنسيق مع المختبر الجيني الدولي، قام وفد مكون من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئاسة النيابة العامة وخبراء من المختبر الجيني الوطني للشرطة العلمية ومصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بالدار البيضاء، والرباط بزيارة عمل المختبر الجيني الدولي بتاريخ 28 نونبر 2022، نوقشت خلاله آخر المستجدات المتعلقة بتقنيات الخبرة الجينية والإمكانات المتاحة لإخضاع عينات الرفات المتبقية لدى المختبر الدولي، للتحليل الجيني باعتماد آخر التطورات التقنية. وبعد التداول في الموضوع، قررت اللجنة العلمية، إخضاع عينتين من مجموع العينات المتبقية لعملية استخراج الحمض النووي، واتخاذ الموقف المناسب بالنسبة للباقي، على ضوء النتائج المحصلة.

793. وتندرج هذه المبادرة في متابعة تفعيل التوصية الرابعة عشر، الصادرة بالتقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، والمتعلقة بمواصلة التحري لتحديد أماكن الدفن والاستجابة لحق العائلات في معرفة هوية رفات ذويها. وسبق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن قام بالتوقيع على بروتوكول تعاون يوم 12 فبراير 2008 مع «وزارة العدل والمختبر الجيني التابع للدرك الملكي والمختبر الوطني للشرطة العلمية، التابع للمديرية العامة للأمن الوطني. وتبعا لمواد هذا البروتوكول، تم تشكيل لجنة توجيهية تضم ممثلين

عن «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» ووزارة العدل، ولجنة علمية مكونة من ممثلين عن المختبر الجيني التابع للدرك الملكي والمختبر الوطني للشرطة العلمية وs«معهد الطب الشرعي»، بمستشفى ابن رشد الجامعي.

794. وكان المجلس الاستشاري سابقا، قد وقع بتاريخ 17 فبراير 2009 بروتوكول تعاون ثان مع مختبر جيني دولي، لتحديد هويات أربعة وأربعين (44) عينة من رفات مفترضة لضحايا انتهاكات جسيمة بالماضي. وقد أسفرت هذه العملية على تمكن المختبر الجيني الدولي من استخراج الحمض النووي من 35 عينة وإخضاعه للتحليل الجيني، في حين تعذر استخراج الحمض النووي من باقي العينات التي كان حمضها النووي متدهورا.

2. مواصلة استصدار شواهد الوفاة، ومساعدة العائلات على تجهيز الملفات بالوثائق اللازمة

795. واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تواصله مع عائلات ضحايا، توفوا أثناء اختفائهم، ولم تصدر لفائدتهم مقررات تحكيمية، بسبب عدم تجهيز ملفاتهم بالوثائق اللازمة، ويعمل المجلس بتنسيق وثيق مع رئاسة النيابة العامة، على مساعدة العائلات المعنية من أجل تسهيل حل بعض المشاكل القانونية، بما فيها المرتبطة باستصدار أحكام قضائية بالوفاة وتقييدها بالحالة المدنية.

3. التفاعل مع المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار ومع اللجنة الأممية للاختفاء القسري

796. في إطار تفاعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع الآليات الأممية، خاصة ما يتعلق بالتجربة المغربية في مجال تسوية ملفات الاختفاء القسري، تفاعل المجلس إيجابا مع استقصاء المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، لتحديد الصعوبات التي واجهت آليات العدالة الانتقالية في التعامل مع ضحايا الاختفاءات المقترفة من قبل جماعات غير دولتية. وقد حرص المجلس على التعريف بالمقاربة المعتمدة لمعالجة هذا الملف والاجتهادات التي اعتمدها لضمان حقوق الضحايا وعائلاتهم.

797. كما تفاعل المجلس مع التقرير الحكومي المقدم إلى اللجنة الأممية للاختفاء القسري، بتقديمه لتقرير موازي، تضمن تقييما للتقدم المحرز في مجال القضاء على الاختفاء القسري، وكذا التحديات المطروحة على السلطات العمومية، في هذا المجال.

ثالثا: مهام مرتبطة بجبر الأضرار الفردية

1. صرف مستحقات التعويض والإدماج الاجتماعي

798. واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال شهر دجنبر من سنة 2022، صرف مستحقات التعويض والإدماج الاجتماعي، تفعيلا للمقررات التحكيمية التي أصدرها بعد تجهيز ملفات أصحابها بالوثائق اللازمة. وقد همت هذه المستحقات، التعويض والإدماج الاجتماعي ل 194 مستفيد(ة)، بمبلغ إجمالي بلغ 24.507.448,50 درهم. علما أن المجلس، سبق له خلال شهر ماي من نفس السنة، أن سلم مستحقات الإدماج الاجتماعي لفائدة 17 مستفيد(ة)، بمبلغ إجمالي بلغ 3.597.222,00 درهم.

2. التغطية الصحية

799. يهتم المجلس بشكل خاص، بالطلبات الواردة عليه، من ضحايا وذوي حقوق سبق أن صدرت لفائدتهم توصية بالتغطية الصحية، لكنهم لم يجهزوا ملفاتهم للحصول عليها. ومع تنامي الحاجة الملحة إلى التغطية الصحية، خاصة مع تفاقم المشاكل الصحية بسبب جائحة كورونا، ضاعف المجلس من اهتمامه، بالطلبات الواردة عليه للحصول على بطائق التغطية الصحية لمن يستحقها، حيث أصبحت معالجة هذه الملفات والتواصل مع أصحابها تتم بشكل شبه يومي، وفور تجهيز هذه الملفات، تتم إحالتها على الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS). وتسليم البطائق لأصحابها فور التوصل بها. وقد وصل عدد المستفيدين من هذه البطائق مع نهاية سنة 2022، ما مجموعه 19.929 مستفيد (ة). بكلفة إجمالية تقدر ب 216.138.771,00 درهم.

800. ويتكفل المجلس الوطني، بتغطية المصاريف الطبية غير المتحملة من قبل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) بالنسبة لبعض الحالات المستعجلة والهشة، حيث تكفل المجلس بتغطية مصاريف ستة عشرة (16) تدخلا طبيا مستعجلا، بمبلغ 68.639,88 درهم.

3. التقاعد التكميلي

801. بموجب الاتفاقية الموقعة يوم الثلاثاء 4 ماي 2021 والمتعلقة بتسوية التقاعد التكميلي لفائدة 99 مستفيدا ومستفيدة من الضحايا وذوي الحقوق، الذين سبق إدماجهم بالوظيفة العمومية بموجب ترخيص استثنائي، بعد أن تجاوزوا سن الأربعين، شرع الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في صرف مستحقات التقاعد التكميلي لفائدة المنخرطين الذين أحيلوا على التقاعد، أو لفائدة ذوي الحقوق.

4. ملفات خارج الأجل

802. يتابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وضعية مجموعة من الضحايا يعانون من الهشاشة، سبق لهم أن وضعوا ملفاتهم خارج الأجل المحدد في النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة، ويعمل المجلس مع السلطات العمومية، من أجل إيجاد حلول ملائمة لهذه الفئة من الضحايا.

رابعا: تعزيز الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني

803. في إطار تقوية قدرات الجمعيات وترصيد التجربة المغربية للعدالة الانتقالية، وتفعيلا للمبادئ التوجيهية الواردة بمذكرة الأمين العام للأمم المتحدة في مارس 2010، بخصوص التنسيق مع جمعيات المجتمع المدني وإبرام الشراكات معها، قدم المجلس الوطني دعما ماليا بغلاف مالي قدره 850.000,00 درهم، لدعم مشاريع جمعيات المجتمع المدني المشتغلة على الذاكرة والتاريخ المغربي بكل روافده. وستواصل الجمعيات التي استفادت من دعم المجلس، تفعيل مشاريعها خلال الأشهر الأولى من السنة المقبلة، باحترام تام لما جاء في الاتفاقيات المبرمة معها.

خامسا: تثمين التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية

1. تطعيم قاعدة البيانات بالمعطيات والبيانات المتضمنة بالملفات

804. واصلت الوحدة الإدارية للجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة تحيين قاعدة البيانات المخصصة لتخزين البيانات المتعلقة بملفات ضحايا ماضي الانتهاكات وذوي حقوقهم، بالمعطيات المتعلقة بكل ملف وإدماج نسخ رقمية للمقررات التحكيمية بما فيها المقررات الصادرة عن هيئة التحكيم المستقلة للتعويض.

2. التنسيق مع مؤسسة أرشيف المغرب في عملية إنجاز النسخ الرقمية للمقررات التحكيمية

805. تفعيلا لإحدى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، المتعلقة بحفظ الأرشيفات الوطنية، سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 24 يوليوز 2017، أن قام بتسليم جزء من النسخ الورقية لأرشيف العدالة الانتقالية لمؤسسة أرشيف المغرب، وقد تمكن المجلس خلال السنة الجارية اعتمادا على موارده البشرية، وتجهيزاته وبتنسيق مع مؤسسة أرشيف المغرب، من القيام بإنجاز نسخ رقمية للمقررات التحكيمية الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة متابعة تنفيذ توصياتها، وللمقررات التحكيمية الصادرة عن

هيئة التحكيم المستقلة للتعويض التي سلمت دون نسخها كما هو منصوص عليه في القانون، وسيواصل المجلس خلال السنة المقبلة، مواصلة إنجاز نسخ رقمية لما تبقى من الأرشيف الورقي المسلم لمؤسسة أرشيف المغرب.